جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مفهوم الامن السياحي واثره على الدخل الوطني

مولاي علي العلوي

الرياض

1412 هـ - 1992 م

مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني

مولاي علي العلوي(*)

يستأثر مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني باهتمام المنظمات والأجهزة المهتمة بتطوير الصناعة السياحية في كل أنحاء المعمورة، وستتناول هذه الدراسة في مبحثين على النحو التالي:

المبحـــث الأول
مفهوم الأمن السياحي

في البداية نرى من المناسب التعرض لمدلول كلمة «أمن» في الاصطلاح اللغوي والقانوني. وذلك لنخلص بعدها الى التعريف «بمفهوم الأمن السياحي».

الأمن في اللغة:

الأمن «لغة» من أمن يأمن أمناً وأماناً، فهو آمن ومأمون وهو الطمأنينة والسكينة والأمان واستقرار النفس والأحوال.

وكلمة «الأمن» التي نحن بصدد ذكرها والتعليق عليها والتي تعتبر مطمح كل انسان في غدوه ورواحه، في اقامته وتنقلاته، هذه

(*) الخطوط المغربية جدة. المملكة العربية السعودية.

الكلمة وردت في كتاب الله عز وجل في أكثر من آية، وبالأخص عن هذا البلد الأمين، كما جاء في ست آيات أخرى معبرة عن معان عديدة ومضرب أمثلة لعدة حالات.

والقرآن الكريم باعتباره مصدر التشريع الأول أعطى أهمية كبرى للأمن، وكيف لا وقد نزل هذا القرآن لهداية الناس وارشادهم الى دين يوفر لهم الأمن والطمأنينة إن هم عملوا بمقتضاه.

قال تعالى ﴿واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى﴾[1].

قال تعالى: ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين * فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً﴾[2] وقال تعالى: ﴿وإذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخو﴾[3] وقال تعالى: ﴿وإذ قال ابراهم رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبنيّ أن نعبد الأصنام﴾[4]. وقال تعالى: ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم..﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إذ يغشيكم النعاس أمنة منه وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به ﴾[6] وقال تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة

١ - سورة البقرة. الآية: ١٢٥
٢ - سورة آل عمران. الآيتان: ٩٦، ٩٧
٣ - سورة البقرة. الآية: ١٢٦
٤ - سورة ابراهيم. الآية: ٣٥.
٥ - سورة العنكبوت. الآية: ٦٧
٦ - سورة الأنفال. الآية: ١١

منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية﴾[1] وقال تعالى: ﴿لإيلاف قريش * ايلافهم رحلة الشتاء والصيف * فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] وقال تعالى أيضاً: ﴿والتين والزيتون * وطور سينين * وهذا البلد الأمين﴾[3] وقال عز وجل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾[4] وقوله تعالى: ﴿قالوا يا أبانا ما لك لا تأمنا على يوسف وانا له لناصحون﴾[5] وجاء في نفس السورة ﴿إئتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه الله قال انك اليوم لدينا مكين أمين﴾[6] وورد في نفس السورة ﴿فلما دخلوا على يوسف آوى اليه أبويه وقال ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين﴾[7] وجاء في القرآن الكريم ﴿أفأمنوا أن تأتيهم غاشية من عذاب الله﴾[8] ﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان﴾[9]

---

١ ـ سورة آل عمران. الآية: ١٥٤

٢ ـ سورة قريش.

٣ ـ سورة التين. الآيات: ١ ٣

٤ ـ سورة التوبة الآية: ٦

٥ سورة يوسف. الآية: ١١

٦ سورة يوسف. الآية: ٥٤.

٧ ـ سورة يوسف. الآية: ٩٩

٨ ـ سورة يوسف. الآية: ١٠٧

٩ ـ سورة النحل. الآية: ١١٢

ووردت كلمة الأمن في قوله عز وجل ﴿أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله الاّ القوم الخاسرون﴾[1]. كما جاءت في قوله تعالى ﴿ءأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور * أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً﴾[2] وقال تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعيون * ادخلوها بسلام آمنين﴾[3]. وقال في نفس السورة ﴿وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين﴾[4]. وقال جل من قائل ﴿أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل عليكم حاصباً ثم لا تجدوا لكم وكيلاً * أم أمنتم أن يعيدكم فيه تارة أخرى﴾[5] وقال في سورة الفتح ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم﴾[6]

أما في «الاصطلاح القانوني» فيقصد به الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص التشريعية. بهذا المعنى فإن مفهوم الأمن يسري على جميع الأنشطة التي يمارسها الفرد وتنظم حياته في المجتمع تنظيماً تكفله الدولة بالقوة عند الاقتضاء.

من خلال هذا التعريف الموجز نلاحظ أن مفهوم الأمن العام يشمل بالضرورة الميدان السياحي، فما هو اذاً مفهوم الأمن السياحي؟ وما المقصود به؟

---

١ - سورة الأعراف. الآية: ٩٩

٢ - سورة الملك. الآيتان: ١٦، ١٧

٣ سورة الحجر الآيتان: ٤٥، ٤٦

٤ - سورة الحجر الآية: ٨٢.

٥ سورة الاسراء. الآيتان: ٦٨، ٦٩

٦ سورة الفتح. الآية: ٢٧

إن الأمن في هذا المجال يعني توفير الظروف الملائمة للسائح خلال زيارته أو اقامته بالبلد المضيف، وعندما نقول توفير الظروف الملائمة للسائح خلال زيارته واقامته بالبلد المضيف. فإن الأمر يتعلق أساساً بتوفير جميع الاحتياجات، هذه الاحتياجات التي تبدو في الواقع أمراً ثانوياً بالنسبة لبعض فئات المجتمع كما هو الشأن بالنسبة لبعض وسائل الترفيه والتنشيط التي يرغب فيها السائح الأجنبي مثلاً

وبهذا المعنى الشمولي يتبين بأن الأمن السياحي ينصرف الى جميع مجالات الحياة لكن المميزات والخصائص التقنية المتعلقة بالميدان السياحي تقتضي منا التركيز على الجوانب التي ترتبط ارتباطاً مباشراً باحتياجات السائح ذلك أن عملية حياكة المنتوج السياحي المصوغ قصد الاستهلاك تستلزم احترام معايير عدة متفاوتة الأهمية.

بعد هذا التعريف. نخلص الى مفهوم الأمن السياحي بمعناه الواسع.

مفهوم الأمن السياحي في مجال المعمار السياحي:

يقصد بالمعمار هنا المؤسسات والمنشآت الفندقية وشبه الفندقية والمرافق الرياضية والترفيهية وغيرها، والتي تعد الركيزة الأساسية في استقطاب الوفود السياحية والاستجابة لرغباتها، ويعتبر توفير هذه الوحدات عملاً يدخل في نطاق مفهوم الأمن السياحي الذي نحن بصدد تناوله في هذا العرض الاّ أن ذلك لا ينحصر في توفير الوحدات السياحية وغيرها بل يسري على المشروع منذ عملية التفكير فيه الى

حين تنفيذه والشروع في استغلاله.

ومع ذلك. فإن كل مؤسسة سياحية لا يتوفر فيها أمن سياحي تستوجب احترام الشروط التقنية التالية:

ـ **الدراسة الجيولوجية**: حتى يتسنى أمن سياحي من الناحية المعمارية فإن الأمر يقتضي القيام بدراسة جيولوجية لموقع البناية المزمع انشاؤها، وذلك تلافياً للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة من جراء الزلازل والانجراف والفيضان وغيرها من الكوارث الطبيعية التي قد يتنبأ الاختصاصيون بوقوعها، ويقتضي الأمر أيضاً احترام المواصفات والشروط التقنية المعمول بها في القوانين المعمارية التي تستلزم العمل بعدة معايير تقنية بالنسبة للوحدات التي تستوعب عموم الناس، ومن بين هذه المعايير نذكر على سبيل المثال.

ـ توفير المرافق الضرورية بكل مؤسسة سياحية كمرافق الاستقبال والاطعام والترفيه وغيرها، وكذا توفير الانارة والتهوية اللازمتين بهذه المؤسسات وتزويدها بالوسائل الضرورية للتدخل العاجل في حالة الطوارىء، ونسوق كمثال على ذلك آلة اطفاء الحريق ومنافذ وقنوات الاغاثة وغيرها، فضلاً عن هذا فإن المراقبة التقنية المستمرة لهيكل البناية ولمجموع مرافقها يعتبر ضرورة ملحة لضمان ظروفها الصحية والأمنية والحفاظ على سلامة عملائها وتزويدها بالآليات التي من شأنها اكتشاف الأجهزة الآلية التي تشكل خطراً على حياة الجمهور بالمؤسسة: كالمفرقعات وغيرها من وسائل التسمم والمعدات الاشعاعية والتسربات الخطيرة.

واذا كان الأمن السياحي يستلزم بالضرورة توفير الوسائل المشار اليها آنفاً بالنسبة لكل بلد، فإنه بالمقابل يتعين على السائح نفسه اجتناب كل ما من شأنه الحاق الأضرار بهذه البناية وبالتالي الإضرار بالغير.

هذا. وتجدر الاشارة الى أو الوسائل الاحتياطية المشار اليها سابقاً بالنسبة للبنايات وهياكل المؤسسات السياحية هي في الواقع نفس الوسائل إن لم تكن أكثر منها بخصوص المرافق والبيانات التي يمارس فيها السائح أنواع الرياضات ووسائل الترفيه والتنشيط والتثقيف التي تكون في غالب الأحيان مستقلة عن جهة السكن والاطعام كالمركبات الرياضية وقاعات المسرح ودور السينما والرقص وغيرها.

من خلال ما ذكر عن مفهوم الأمن على المستوى المعماري يبدو جلياً مدى الارتباط الموجود بين ما يسمى بالأمن السياحي والمنتوج السياحي المتجسد أساساً في المرافق التي أشرنا اليها.

جدير بالذكر أن ما ورد من أمثلة بشأن الأمن السياحي المعماري قد جاء على سبيل المثال لا الحصر، وكما هو معروف فإن مرافق ومنافع المعمار بصفة عامة كثيرة ومتعددة، ومهما حاول الباحث الاحاطة بها فإن عمله يظل نسبياً نظراً لتضارب التقنيات وتنوعها وصعوبة حصرها، ومهما يكن فإن توفير معمار ذي طبيعة سياحية يعتبر في حد ذاته أمناً سياحياً، كما قد يتجسد هذا الأمن بصورة جلية حينما تراعى في المعمار جميع الشروط الأمنية والصحية وغيرها.

مفهوم الأمن السياحي على مستوى الخدمات والوقاية والتطهير:

هذا المجال ينصرف في الواقع الى جميع أنشطة الحياة في المجتمع، ويتصل بجميع جوانبها، وعليه فإن الجانب الصحي والمقصود به «الوقاية من الأوبئة والأمراض المعديةوعلاج الاصابات والأخطار المحتمل وقوعها»، يرتبط بجميع المجالات التي يتحرك فيها السائح انطلاقاً من خروجه من مقر اقامته أو سكناه الى حين رجوعه اليه، كالتنقل والتغذية والاقامة والتجول والاستراحة والترفيه والتنشيط الرياضي والثقافي.

فكيف يتجلى ياترى الأمن السياحي من خلال هذه الأنشطة؟

من المعلوم أن المؤسسات السياحية الفندقية وشبه الفندقية وغيرها من الوحدات كالمطاعم والمقاهي والملاهي والمراقص التي يقصدها السائح تكون العمود الرئيس في كل صناعة سياحية، وبالتالي تشكل في حد ذاتها أمناً سياحياً كما سبقت الاشارة اليه

الّا أن هذا الأمن قد لا يكتمل الّا بتوفير الظروف الصحية والأمنية على مستوى جميع المرافق التابعة لهذه الوحدات، فعلى مستوى التجهيزات والمعدات والآليات المستعملة بالمؤسسة يجب أن تخضع جميعها وباستمرار للمراقبة حتى تكون صالحة وقابلة للاستعمال غير متلاشية أو صدئة أو متآكلة من جراء القدم.

كما يجب أن تكون نظيفة ظاهرة غير عفنة بفعل الاستعمال المتواصل، ذلك أن وقاية هذه المعدات والتجهيزات والآليات والسهر على نظافتها وتطهيرها يجعل السائح في مأمن من كل الاصابات التي يمكن أن يتعرض لها.

من جهة أخرى يجب أن تكون التغذية المقدمة بكل مؤسسة خاضعة وبصفة دائمة للمراقبة الصحية، علماً بأن التغذية الرديئة تكون مصدراً رئيساً للأوبئة والأمراض التي يتعرض لها الانسان، فضلاً عن هذا. فإن الأمن السياحي يتجسد بصفة رئيسة في حسن الاستقبال والخدمات المقدمة للسائح.

والجدير بالذكر أن عنصري الاستقبال والخدمات ومدى أهميتها يتوقفان على توفر أطر من جميع المستويات العليا والمتوسطة والصغرى ذات كفاءة مهنية تمكنها من القيام بواجبها على الوجه المطلوب، وذلك سواء على صعيد المؤسسات الخاصة أو العمومية أو شبه العمومية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستقبال السائح بصفة عامة، ويدخل في هذا الاطار جميع المهنيين السياحيين بما فيهم أرباب الفنادق والمطاعم والمقاهي والمرشدين وتجار المواد والصناعة التقليدية ووكالات الأسفار وأرباب حافلات النقل وغيرها.

وبصفة عامة كل أفراد مجتمع البلد أو المنظمة المظيفة، هذا ويجب أن يكون المتستخدمون العاملون بجميع مرافق المنشآت السياحية خاضعين للمراقبة الصحية، ملتزمين بالهندام اللائق والنظافة المطلوبة

فلاشك اذا كان الاستقبال والخدمات المقدمة في المستوى المطلوب على صعيد كل المؤسسات الآنفة الذكر، فإن ذلك لا محالة يعتبر أمناً سياحياً، خصوصاً اذا ما تمت تلبية جميع رغبات السائح ومتطلباته دون أدنى صعوبة وبطريقة مثلى، كطلبه للهاتف والتلكس وحجز غرفته وتمكينه من استعمال مراسلاته وتقديم وجباته واسعافه

واجمالاً الاستجابة لجميع الخدمات التي ينشدها.

وبتوفير هذه الخدمات وغيرها، نكون قد وفرنا أمناً سياحياً يجعل السائح آمناً في سفره وتنقلاته من جهة الى أخرى ومن بلد الى آخر.

واذا كان البلد المضيف يسهر على ضمان راحة السائح وأمنه من خلال توفير المسائل الآنفة الذكر، فإن السائح بدوره ملزم بمراعاة بعض القواعد الأساسية الدولية، كتوفره على بطاقة التلقيح وسلامة الوثائق وخضوعه للمراقبة الصحية الجمركية، والتصريح إن اقتضى الأمر بالأمراض المعدية المصاب بها كداء السل والملاريا والسيدا والبلهارسيا والرمد وعدم اخفاء الوسائل والمعدات التي قد تنجم عنها أضرار كالمفرقعات والأسلحة والأدوية السامة، وبإجمال كل ما يشكل خطراً على صحة المجتمع وأمنه.

هكذا نلاحظ ـ وعلى غرار ماسبق أن ذكرنا في الأمن السياحي المعماري ـ فإن الأمن السياحي المرتبط بالشروط الصحية والوقائية الواجب توفرها بكل مرافق الوحدات السياحية، وكذا الخدمات الفندقية تجسد بدورها منتوجاً سياحياً يتكامل مع المنتوج السياحي الشامل.

ولا يفوتنا ونحن بصدد ذكر الخدمات وجودتها أن نشير الى ضرورة وجود الأمن السياحي في الخدمات التي تؤديها وكالات الاسفار في ميدان النقل الجوي والبحري والبري.

وأول ما يتطلب في هذا المضمار، احترام المواعيد وضبطها

وتوفير الراحة والأمن في وسائل التنقل المستعملة وضرورة تأمينها واخضاعها لمراقبة دائمة ومنتظمة

كما يتطلب الأمر توفير التجهيزات الضرورية، كالطرق المعبدة وتزويدها بمحطات الاستراحة والمحطات الاستصلاحية ومحطات الوقود والفرق الأمنية المتنقلة، ونصب العلامات والاشارات الدالة على الجهات المقصودة والجهات الخطيرة.

أما اذا كان الأمر يتعلق بالنقل الجوي، فإن الضرورة تقتضي سلامة الطائرة من الناحية التقنية والاحتراس من التعرض لكل ما يقلق أمن الراكب ويخلق الرعب في نفسه

وبخصوص النقل البحري فتجب العناية بالقيام بدراسة مسبقة بأحوال الطقس وذلك ضماناً لسلامة الخطوط وعدم الزج بالسفن وركابها في الأخطار التي قد تنجم عن التقلبات التي تحدث بين الفينة والأخرى.

مفهوم الأمن السياحي على المستوى الاجتماعي:

حول هذا المفهوم سنتناول في البداية الأمن الاجتماعي العام، وارتباطه بالنمو السياحي، وفي المرحلة الثانية الأمن السياحي وارتباطه بالحفاظ على الأعراف والتقاليد والعادات المتعارف عليها بالبلد المضيف، وبالتالي علاقته بالوضع الاجتماعي.

أ ـ الأمن الاجتماعي وارتباطه بالنمو السياحي:

من البدهي التذكير بأن الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يعتبر من

الدعائم الكفيلة التي بدونها لا يمكن أن توضع ولو البنى الأساسية لكل تطور سياحي.

وفي هذا المجال فإن الحرية والديمقراطية والتفتح على مختلف الحضارات واللغات، وربما حتى الشعائر الدينية تعتبر من أهم مقومات هذا الأمن بمدلوله الشامل.

وفي هذا الصدد. تجدر الاشارة أن كل الدول التي وصلت الآن الى مرحلة النضج السياحي، اتخذت هذه الدعائم نفسها احدى المقومات الحتمية التي ارتكز عليها النمو السياحي، أضف الى هذا أن الاستثمارات الأجنبية التي كثيراً ما تدفع بعجلة السياحة الى الأمام تنعدم دون تواجد هذه المقومات والملاحظ أن أغلب الدول التي تلعب الدور الرائد في السياحة العالمية تستجيب وهذه الأرضية التي ذكرنا سابقاً.

وفي هذا الاطار فإن كثيراً من هذه الدول إن لم نقل مجملها، تمنح كل التسهيلات والامتيازات للمستثمرين، وطنيين كانوا أو أجانب، ولعل قوانين الاستثمارات السياحية في هذا المجال خير دليل على ما ألمحنا اليه، ونشير هنا الى كون هذه الاستثمارات العمومية لها انعكاسات مباشرة على الأمن العام والطمأنينة العامة للمواطن نفسه، ذلك أنه هو المستفيد منها قبل السائح.

ب - الأمن السياحي وعلاقته بالأعراف والتقاليد:

من المعلوم أن الأعراف والتقاليد المعمول بها في بلد ما تعتبر بالنسبة لأفراد مجتمعه نمط الحياة المثلى الذي يجب أن يحترمه الجميع في

تصرفاتهم ومعاملاتهم العادية، وكل تصرف أو معاملة تحيد عن السلوك المألوف بالنسبة لأفراد المجتمع الواحد، تعد مخالفة قد ترقى الى مستوى اعتبارها جريمة، وذلك حسب تدرج التصرفات والأعمال، ومدى معارضتها أو تناقضها مع أعراف وتقاليد وعادات المجتمع الواحد، وكل عمل من هذا القبيل تكون له آثار سلبية تنعكس على أفراد المجتمع من الناحية المعنوية والنفسية، تؤدي الى ممارسات تضر بالمجتمع وتسيء اليه، وهكذا فإن الوفود السياحية وخصوصاً الأجنبية منها، ملزمة باحترام أدنى حد من الأعراف والتقاليد والعادات المعمول بها في البلد المضيف، ولذلك فإن الأمر هذه المرة يتعلق أولاً بالسائح نفسه الذي يجب عليه مراعاة تقاليد وعادات المجتمع الذي يزوره والتعامل مع أفراده حسب المألوف لديهم دون التناقض مع أعرافهم والقوانين المنظمة لحياتهم.

وبالمقابل فإن الدولة ملزمة بتوفير هذا الاحترام لرعاياها والتدخل لحماية المجتمع، صيانة لحقوقه في هذا الشأن والحفاظ على كرامته وأصالته، وعدم استفزازه بالعادات والتقاليد الدخيلة، التي قد يجلبها السائح الأجنبي في أغلب الأحيان.

من جهة أخرى فإن سكان البلد المضيف ملزمون بدورهم حماية لأصالتهم وعاداتهم وتقاليدهم بالتدخل لتحجيم الممارسات التي من شأنها المس بكرامتهم وأصالتهم.

من كل ماسبق تتبين الأهمية التي تكتسبها حماية البيئة الاجتماعية باعتبارها أمناً سياحياً يحافظ على توازن المجتمع ويخلق انسجاماً وتناسقاً بين الأسرة البشرية جمعاء.

مفهوم الأمن السياحي على مستوى الممارسات غير القانونية:

نقصد بالأمن هنا الحماية القانونية التي تتكفل بها الدولة لزوار البلد المضيف وهذه الحماية تشمل بطبيعة الحال الأشخاص والأموال، وعليه فإن كل بلد يستقبل أفواجاً من السياح ملزم بحمايتهم من الاعتداءات والممارسات التي تبدأ منذ عبور السائح حدود البلد المضيف.

منذ ذلك الحين تواجه السائح في البلدان التي تفتقر الى ترتيبات سياحية مبسطة صعوبات تتجلى في الاجراءات المعقدة والبطيئة من طرف الجمارك.

ولتجنب هذه الصعوبات فإن الأمر يتطلب:

- توفر الجمارك على التجهيزات اللازمة للقيام بعملهم بالسرعة المتطلبة، وبالتالي الاستجابة لرغبات اعداد الزوار المتقاطرة عليهم.
- توفير العنصر البشري الكافي لتسهيل عملية العبور.
- تبسيط الاجراءات الجمركية.
- توفير مكاتب للارشادات والمعلومات الضرورية بنقط العبور، هذه العوامل كلها تسبب اقلاق راحة السائح واشمئزازه.

وعلى ضوء ما ذكر يجوز القول بانعدام الأمن السياحي المتوخى.

من جهة أخرى قد يتعرض السائح لمضايقات وممارسات أخرى من طرف المتطفلين على مهنة الارشاد السياحي والباعة المتجولين

والمتسولين وغيرهم. كما أن السائح يكون معرضاً أحياناً أخرى للغبن والابتزاز والغش أثناء القيام بمشترياته.
لا ندعي أننا أشرنا الى كل الممارسات والمخالفات التي قد تحدث أثناء تجول السائح في البلد المزار، الا إن الشيء الذي نؤكد عليه أن السلطة يجب أن تكون بالمرصاد عندما يقتضي الأمر التدخل، للضرب على يد كل مخالف يرتكب ما من شأنه تعكير مزاج السائح. وذلك لارجاع الثقة الى نفسه وطمأنينتها.

المبحث الثاني
أثر الأمن السياحي على الدخل الوطني

من المسلّم به أن هناك تداخلاً بين الأمن السياحي والمنتوج السياحي، وأن هناك علاقة مطردة بين هذين العنصرين والدخل الوطني، لقد سبق أن أشرنا في المبحث الأول الى مفهوم الأمن السياحي ومن خلاله أتينا على ذكر المنتوج السياحي، مبرزين مدى العلاقة القائمة بينهما في تنمية الصناعة السياحية وتطورها، والآن نتطرق الى الآثار الناتجة عن هذين العنصرين بالنسبة للدخل الوطني من خلال الجوانب التالية:

أولاً: رأس المال المستثمر وعلاقته بالدخل الوطني.
ثانياً: أثر الأمن السياحي على التشغيل.
ثالثاً: الصناعة التقليدية وانعكاساتها على الدخل الوطني.

رأس المال المستثمر، ونعني بالاستثمار، الاستثمارات

الضخمة الضرورية المتعلقة بتنمية القطاع السياحي وتطويره، ويمكن تصنيفها في صنفين:

١ ـ الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والمرافق العمومية كشبكة المواصلات (الطرق، المطارات، والتزويد بالماء الصالح للشرب وتصريف المياه، وانتاج الطاقة).

٢ ـ الاستثمار في المنشآت السياحية التي تقدم المواد والخدمات القابلة للاستهلاك مباشرة من قبل السائح، كالوحدات الفندقية وشبه الفندقية (الفنادق، القرى السياحية، المطاعم.).

أولاً: رأس المال المستثمر: ونقتصر في هذا الشأن على صنفين من الاستثمار:

ـ استثمار في البنية التحتية الأساسية والمرافق العمومية، كشبكة المواصلات (الطرق، المطارات) والتزويد بالماء الصالح للشرب وتصريف المياه الملوثة وانتاج الطاقة.

ـ الاستثمار في المنشآت السياحية التي تقدم المواد والخدمات القابلة للاستهلاك مباشرة من قبل السائح، كالوحدات الفندقية وشبه الفندقية (الفنادق، القرى السياحية، المطاعم).

وعلاقة الأمن بالصنف الأول، تتجلى أول ما تتجلى في انشاء الطرق وتعبيدها وترصيفها بطريقة علمية مدروسة، تستطيع استيعاب جميع أنواع الحاملات والقطارات بمختلف أحجامها وأنواعها والمرور عبرها آمنة مطمئنة، وكذا الشأن في وضع شبكة تصريف المياه الملوثة وذلك بإحكامها وتوثيقها بشكل لا يتسرب منها ما يلوث البيئة، ويعرض سكان تلك المنشأة الى أخطار تلك

التسربات، ويتجلى الأمن أيضاً في تزويد البناية بقنوات المياه الصالحة للشرب ومد المنافذ لجميع المرافق المتعلقة بالبناية.

ويتجلى دور الأمن في انتاج الطاقة وتعميقها على جميع المرافق ومد الحبال والأسلاك بطريقة مأمونة من الأخطار التي قد تنتج عن التفريط في عمل ما يؤدي الى كارثة قد لا تقتصر على مساحة البناية

ونفس الشيء ينطبق على انشاء المطارات التي يتعين مراعاة المواصفات المتعلقة بها والأخذ بكل الشروط الأمنية المعمول بها في هذا الشأن.

ويتضاعف دور الأمن بالنسبة للمطارات لكونهامعرضة أكثر من غيرها للأخطار التي يمكن أن تحدث من جراء خطأ بسيط أو هفوة صغيرة.

أما الصنف الثاني: الاستثمار في المنشآت السياحية التي تقدم المواد والخدمات القابلة للاستهلاك مباشرة من قبل السائح، فهذا الصنف بدوره يتحتم فيه الأمن لارتباطه بكثير من المواد وبعدد من الخدمات، فالاسمنت الجيد والقدر المطلوب يعتبر أمناً والخشب الجيد والخدمة الممتازة تعتبر كذلك، وصنف الحديد والقدر المحدد وكيفية استعماله يدخل في اطار الأمن كذلك، فإذا انتقلنا الى المتطلبات الأخرى التي تقوم بها البناية ويكتمل نموها نجد دور الأمن في كل مادة وكل خدمة ضرورياً في الغرفة وفي المطبخ وفي الاستقبال وفي المقهى وفي المسبح وفي كل مرفق من المرافق.

يجب أن تكون الغرفة مجهزة بالتأثيث الضروري والمريح وتشتمل على الوسائل الضرورية من حمام وبيت للنظافة ومجهزة

بأنابيب وحنفيات سليمة، وفي مجال الكهرباء ينبغي أن تكون مجهزة بكل الوسائل التي يحتاج اليها السائح فيما اذا رغب في تسجيل محاضرته أو الاستماع الى نشرة اخبارية أو رؤيتها أو لتجفيف شعره أو لتشغيل مكيف الى غير ذلك من المسائل التي أصبحت ضرورية ولا غنى عنها، ويدخل في نطاق الأمن كذلك توفر البناية أو المؤسسة على آلات اطفاء الحريق ومستخدمين للصيانة والاستجابة عند الطلب.

والخادم الأمين والمستخدم الأمين يعتبر أمناً والأكل النظيف والخدمات الجيدة تعتبر أمناً.

هكذا نرى علاقة الأمن بالاستثمار لأنه اذا انعدمت هذه الأشياء خسر المستثمر، وبالتالي قل الدخل وقلت المردودية وانعكس ذلك كله على الدخل الوطني.

وهكذا يلاحظ أن تأمين هذا القطاع يقتضي توفير أنواع الاستثمارات المشار اليها سابقاً، كما نلاحظ أن ارتباط الأمن السياحي يستجد أساساً في توفير هذه الاستثمارات التي تلعب دوراً رئيساً في الرفع من قيمة الدخل الوطني، ونورد كمثال على ذلك عملية بناء وحدة سياحية منذ انطلاقها الى حين انجازها للمشروع وبداية استغلاله. ومن البدهي أن هذه العملية تتطلب القيام بدراسة يسهر على انجازها مختصون في الميدان، يمارسون عملهم بمقابل ويتوقف عملهم على أطراف عدة أخرى.

وفي هذه المرحلة فإن العملية تكتسي أهمية كبيرة في الدورة الاقتصادية بما تحدثه من رواج اقتصادي لدى عدد من فئات المجتمع، يؤدي ذلك بدوره الى الزيادة في دخلهم الفردي بواسطة

العمليات الجارية في هذا المضمار، الشيء الذي يؤول بالضرورة الى الزيادة في الدخل الوطني.

هذا بالنسبة لأول مرحلة من العملية، بعد ذلك تبتدىء المرحلة الثانية وهي المتعلقة بإنجاز الأشغال الكبرى من المشروع، ومن البدهي أيضاً أن هذه المرحلة تلعب دوراً رئيساً في الدورة الاقتصادية للجهة أو البلد الذي يتمركز فيه المشروع، خصوصاً وأن تنفيذ العملية يتوقف على اقتناء مواد البناء مثلاً كالاسمنت والحديد والخشب وغيرها من المواد، كمايرتبط بخدمات عدة قطاعات أخرى كالنقل وغيره،

تأتي بعد ذلك مرحلة استغلال المشروع وهي أهم مرحلة في العملية باعتبار دخولها في الدورة الاقتصادية الوطنية بصفة مستمرة ودائمة، وارتباطها الحتمي بالقطاعات الموردة للمواد الاستهلاكية وتشغيلها لعدد من المستخدمين، وكلها عمليات تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنشيط الحركة الاقتصادية وترويجها، وبالتالي تلعب دوراً أساسياً في زيادة الدخل الوطني والرفع من مستواه.

ثانياً: أثر الأمن السياحي على التشغيل:

يجدر التذكير في هذا المجال أن السياحة تعتبر من القطاعات الاقتصادية التي توفر وظائف عدة بتكلفة لا تتجاوز في أغلب الأحيان ثلث ما تتطلبه صناعة أخرى.

وعلى ضوء بحث الدراسات التقنية التي انجزت في هذا الموضوع، لوحظ أن بناء غرفة فندقية، يخلق منصباً مباشراً وسبعة

مناصب غير مباشرة بالنسبة للوظائف المباشرة فإنها تتجلى في المنشآت السياحية كالفنادق، والمطاعم، ومتاجر الصناعة التقليدية، ووكالات الأسفار ووكالات تأجير السيارات وكل الأنشطة التي لها ارتباط مباشر بالسائح

أما بالنسبة للوظائف غير المباشرة، فإنها تتمثل في المنشآت التي تزود القطاع السياحي بالمواد الاستهلاكية والخدمات التي يحتاج اليها، كقطاع الفلاحة، والصيد البحري وصناعات التغذية والنقل وغيرها.

إن أكبر عدد من الوظائف المباشرة يوجد بالوحدات الفندقية ومن الطبيعي أن يواكب هذا العدد أهمية الشبكة الفندقية والقياس التالي:

$\frac{\text{عدد المستخدمين}}{\text{عدد الغرف}}$: يمكن منه قياس وظائف الشغل المحدثة بالنسبة لكل غرفة والقيام بعملية مقارنة.

في هذا الصدد يوجد بالاحصائيات معدلات وطنية متفاوتة الأهمية، وفيما يلي بيان توضيحي بتفاوت هذه المعدلات حسب البلدان وأصناف المؤسسات.

البلـــــد	معدل الوظائف لكل غرفة
يوغسلافيا	١,٥
الأكوادور	١,٥
سريلانكا	١,٥

هونغ كونغ	١
مصر	١
جمايكا	١
تونس	١
ليبيا	٠,٥
كوريا	٠,٥
الجزائر	٠,٥
المغرب	٠,٥
تايلاند	٠,٥
البرازيل	٠,٥

والجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت رتبة المؤسسة ارتفع معها معدل الوظائف. وكمثال على ذلك البيان التالي (ساحل العاج ١٩٧٣م).

رتبة المؤسسة	المعـــدل
الممتاز	١,٢
المريحة	١,٠٢
اقتصادي	٠,٤٠
القرى السياحية	٠,٨
أخرى	٠,٢
المعـــدل	٠,٨

أما البيان التالي، فنوضح فيه توزيع المستخدمين حسب اختصاصاتهم وكفاءاتهم:

«فندق الدرجة الأولى ٢٠٠ غرفة»

الاطـــار	النسبـــة
مديرون	٪٢
تقنيون، استقبال، مطبخ،	
محاسبة	٪٩
مستخدمون أكفاء	٪٤٠
مستخدمون غير أكفاء	٪٤٩
	٪١٠٠

باستثناء الوظائف الموجودة بالمؤسسات الفندقية، فإن تقويم هذه الوظائف بالمؤسسات التي لها ارتباط بالقطاع السياحي، تبدو صعبة، وكمثال على ذلك تجارة مواد الصناعة التقليدية وقطاع النقل وغيرها من القطاعات الأخرى التي تساهم بنصيب لا يستهان به في خلق وظائف تخدم السائح

وبالرغم من أهمية الوظائف المذكورة من حيث العدد فإن طابعها المؤقت يجعلها غير ذي أهمية كبيرة، بالنسبة للوظائف المباشرة، حيث لا تمتد أكثر من ثلاث سنوات.

أما بخصوص الوظائف المباشرة فإن المعطيات الموجودة لتقويمها ترتكز على افتراضات أكثر مما ترتكز عليه عملية حسابية مدققة، ذلك أن الأمر يحتاج في الحالة الأخيرة الى احصاءات صحيحة أو تحاليل معمقة.

ومن البدهي أن الوظائف التي يخلقها القطاع السياحي سواء منها المباشرة أو غير المباشرة تساهم بشكل فعال وايجابي في الدورة

الاقتصادية، وبالتالي تساهم في انعاش الدخل الوطني، هذا وتجدر الاشارة الى أن المشاكل التي يطرحها الشغل في الميدان السياحي كثيرة ومتنوعة، نظراً لارتباطها بعدة قطاعات أخرى تؤثر عليها سلباً، ويتجلى ذلك بوضوح عندما تكون الوضعية الاقتصادية سيئة، ومن بين الوظائف الأكثر تأثيراً في هذه الوضعية الوظائف الموكولة الى الأشخاص الذين لا يتوفرون على كفاءات مهنية.

الصناعة التقليدية وانعكاساتها على الدخل الوطني:

مما لاشك فيه أن السياحة تعتمد في تكوينها على الجوانب الثقافية والحضارية التي تميز البلد المضيف، وتلعب الصناعة التقليدية الدور الأساسي في جلب السياح، وبالتالي في جلب العملة الصعبة.

ولقد لعب المغرب في هذا المضمار الدور الرائد بالنسبة لصناعته التقليدية، حيث أن التطور المتزايد الذي طبع السياحة المغربية خمساً وعشرين سنة خلت أدى الى تطوير الصناعة التقليدية وازدهارها، استجابة ـ كماً وكيفاً ـ للأذواق الدولية المتباينة.

ولعل أحسن دليل على ذلك ما تزخر به المدن المغربية من متاجر ومركبات للصناعة التقليدية المتواجدة في أمهات المدن العتيقة

مما يجدر ذكره في هذه الصدد، أن الدولة تحملت أعباء تشييد هذه المجتمعات، والسهر على ضمان جودة المواد المعروضة بها فضلاً عن ذلك فإن الدولة ومعها الخواص، تقوم بجولات عالمية لعرض منتوجات هذه الصناعة من خلال الأسابيع الثقافية والمعارض الدولية

وبجانب المجتمعات التي أنشئت بغرض استقطاب أنواع الصناعة التقليدية وعرض نماذج لها، أقامت الدولة دوراً لهذه الصناعة، يعمل بها صناع مهرة يدربون عدداً من الصناع ويكونونهم حتى لا ينقرض هذا التراث.

وبدون شك. فإن هذا العمل يخلق فرصاً للتشغيل، ينعكس بدوره على الدخل الوطني.

وعناية من الدولة بهذه الصناعة كذلك، ألزمت المستثمرين في القطاع السياحي باستعمال مواد الصناعة التقليدية في جميع العمليات التي يتطلبها ببناء مشروع سياحي سواء على مستوى البناية والتأثيث أو التجهيز والزخرفة.

وحرصاً مس الدولة على تشجيع هذه الصناعة ضمنت قانون الاستثمار السياحي بنوداً تلزم المستثمرين باستعمال مواد الصناعة التقليدية بنسبة ٢٥٪ في عملية انشاء المؤسسات السياحية

ولقد حظيت هذه الصناعة باهتمام المتتبعين المختصين في هذا الميدان الأمر الذي بوأها مكانة هامة، وجعلها رافداً من الروافد التي تثري الخزينة العامة للدولة.

ومس ثم يمكن القول إن الصناعة التقليدية تعد ثروة سياحية هامة وتلعب دوراً أساسياً في غزو الأسواق المصدرة للسياح، وبالتالي في جلب الأفواج السياحية التي ترغب في اكتشاف الحضارات المختلفة، وللحفاظ على هذه الصناعة وضمان استمرارية ما تجلبه مس عملة صعبة تؤثر بشكل فعال في توازن ميزان الأداءات من جهة،

وتخلق توازناً اقتصادياً من جهة أخرى، فمن الضروري تجنب سلبيات هذا الموضوع، ونعني به ما قد يقع فيه السائح من مغالطة تتمثل في ابتزازه وخداعه في مشترياته وفي جودة هذه المشتريات وما يتعرض له من مماطلة في بضاعته الى غير ذلك من المضايقات التي تمارس عليه.

ولعل الأثمنة تلعب دوراً أساسياً في هذه الإشكالية، وهذا الجانب يحتاج الى كثير من الحذر لاعتماده أساساً على الثقة التي بدونها يستحيل كل تطور واستمرارية في هذه الصفقات التجارية.

وهنا يبرز دور الأمن السياحي بمفهومه العام وانعكاسه على تطور الصناعة التقليدية التي سبق أن قلنا عنها أنها من أهم العوامل الرئيسة في جلب العملة الصعبة، وانعكاساتها على كل من سيزان الأداءات والتوازن الاقتصادي.

نورد هنا مثالاً نقارن فيه بين سنة ١٩٨٤م و ١٩٨٥م في كل من الزوار ومداخيل العملة الصعبة، فإذا كانت سنة ١٩٨٤م قد سجلت دخول مليونين وثمانية آلاف واثنين وثمانين زائراً وتوصيل أربعة مليارات ومائتين وعشرين مليون درهم فإن سنة ١٩٨٥م سجلت دخول مليونين ومائتين وثلاثة وخمسين ألفاً وأربعمائة وخمسين سائحاً أي بزيادة تقدر بـ١٢٪ وتحصيل ستة مليارات ومائة مليون درهم، وذلك بزيادة مليار وثمانمائة وثمانين مليون درهم في سنة ١٩٨٥م.